**كلمة المجلس الوطني لحقوق الانسان**

**المناظرة الوطنية حول "استعمل وتطوير مسؤول للذكاء الاصطناعي بالمغرب: نحو رؤية مشتركة وشاملة"**

**23 أكتوبر 2023، بالرباط**

السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة المحترمة،

السيدات والسادة، الصديقات والأصدقاء،

اسمحوا لي في البداية، نيابة عن الرئيسة وأصالة عن نفسي، أن أشكر السيدة الوزيرة على دعوة المجلس الوطني لحقوق الانسان لهذه المناظرة الهامة حول "استعمل وتطوير مسؤول للذكاء الاصطناعي بالمغرب: نحو رؤية مشتركة وشاملة" وكذا للورشات التحضيرية لها.

كما نسجل في المجلس بارتياح مصادقة المملكة المغربية على توصية منظمة اليونيسكو الصادرة بتاريخ 23 نونبر 2021، وإعلانها تبنيها في مارس 2022 خلال زيارة المديرة العامة لهذه المنظمة.

ولا يخفى عليكم ان استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي في تزايد مستمر، وهو ما يمكن البشرية من الاستفادة من ثمارها في الولوج إلى الحقوق والحريات. كما تعرف بلادنا طفرة نوعية في البحث العلمي والصناعة والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي، ويمثل ذلك فرصة هائلة لبلادنا. وستمكن لا محالة توطين التوصية وتنزيلها وطنيا توصية اليونيسكو لاخلاقيات الذكاء الاصطناعي من تعزيز مكانة المغرب في هذا المجال.

السيدات والسادة،

"قد تحمل تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي آثارا سلبية، بل كارثية، إذا ما تم استخدامها من دون إيلاء اعتبار كاف لكيفية تأثيرها على حقوق الانسان ... لذا من الضروري للغاية أن نجري تقييما منهجيا لتأثير أنظمة الذكاء الاصطناعي وأن نرصدها، من أجل تحييد المخاطر التي تهدد حقوق الانسان ومن أجل التخفيف من حدتها"، تقول السيدة ميشيل باشلي، المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان في شتنبر 2021.

ومما يعزز انشغالنا كمدافعات ومدافعين عن حقوق الانسان، اصدار منظمات أممية (اليونسكو، اليونيسيف، الصحة العالمية، العالمية للاتصالات، ...) وأخرى إقليمية وجامعات وشركات خاصة لمواثيق أخلاقية خاصة بالذكاء الاصطناعي تضع حقوق الانسان في جوهرها.

السيدات والسادة،

منذ بداية 2019، استرعى هذا المجال باهتمام المجلس الوطني لحقوق الانسان، وليس فقط لان النقاش الدولي كان محتدما حينها، ولكن لان المجلس كمؤسسة وطنية وآلية للانتصاف قريبة من المواطنات والمواطنين، كان قد رصد عدة إشكالات متعلقة بانتهاكات حقوق الانسان في نظم الذكاء الاصطناعي.

هكذا، عمل فريق عينته رئيسة المجلس، على تجميع الشكايات والملاحظات التي تهم آثار الذكاء الاصطناعي بالمغرب، حيث تم تبويبها حسب الحقوق: حرية الرأي والتعبير، الحق في الحياة الخاصة، المساواة وعدم التمييز، حقوق المستهلك، الحق في محاكمة عادلة، الحق في الولوج للتكنولوجيا والحق في المبادرة وحرية المقاولة وردم الهوة الرقمية، الحق في الملكية الفكرية، الحق في بيئة سليمة، الحق في الشغل، الحق في الصحة وفي التغذية السليمة، الحقوق الثقافية، الحق في التعليم، ...

ثم انتقل المجلس بعد ذلك إلى اجراء مشاورات موسعة مع أصحاب المصلحة في المغرب، وطنيا وجهويا، شارك فيها: 20 قطاع وزاري أو مؤسسة دستورية أو وطنية، 20 شركة إعلامية و15 شركة تجارية تكنولوجية بالإضافة للكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب والفدراليات التابعة لها، 25 جامعة ومدرسة ومركز بحثي، 10 جمعيات المجتمع المدني، 2 متخصصين في المجال، بالإضافة إلى العديد من الخبراء في المجال.

وقد عمل المجلس على اصدار تقرير تركيبي يتضمن نتائج الرصد ومخرجات اللقاءات التشاورية بما فيها مساهمات بعض المشاركين.

ونظم المجلس بعد ذلك في دجنبر 2021 ويونيو 2022 لقاءا ومنتدى دولي حضره خبراء رفيعو المستوى من القارات الخمس (روساء جامعات وأساتذة جامعيون مغاربة ودوليون، رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة Comest باليونيسكو، ورئيس مبادرة IEEE، رئيس اللجنة الخاصة CAHAI بمجلس أوروبا، نائب رئيس اللجنة الاسترالية لحقو الانسان، مديرة برنامج جامعة هارفارد الخصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، رئيس اللجنة الخاصة بمجلس أوروبا، نائبة رئيس اللجنة الافريقية لحقوق الانسان، ...) بالإضافة إلى وزراء ورؤساء مؤسسات دستورية ووطنية. وكان الهدف من هذين الفعاليتين اجراء دراسة مقارنة بين آخر المستجدات على الصعيد الدولي، ودراسة مآل التوصيات الصادرة عن الهيئات الأممية والإقليمية.

وعمل المجلس على نشر أشغال اللقاء المنظم في دجنبر 2021، بينما سيعمل على نشر أشغال الملتقى الدولي الثاني في الأسابيع القادمة.

السيدات والسادة،

ما يهمنا دائما من موقعنا كمدافعين عن حقوق الانسان هو ضمان عدم انتهاك الخوارزميات والتكنولوجيا القائمة على نظم الذكاء الاصطناعي لحقوق الانسان واحترام حرية التصرف والاختيار دون توجيه او تضليل وحماية الخصوصية وسرية البيانات وعدم تريس أشكال التمييز والصور النمطية، لا سيما القائمة منها على النوع الاجتماعي، وبسط شفافية القرارات والإجراءات المعززة بنظم الذكاء الاصطناعي وتفسير طريقة اتخاذها، وضمان سبل الطعن والانتصاف والمساءلة والنهوض بتعميم الاستفادة من ثمار التكنولوجيا بشكل متساو بين الجميع. وهي المقاصد التي يتقاطع جزء كبير منها عموما مع توصية اليونسكو موضوع نقاش اليوم.

في هذا الصدد، أصدر المجلس في دجنبر 2022، وثيقة جامعة تتضمن 76 توصية و10 مبادئ توجيهية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي من أجل حماية حقوق الانسان. وتعد هذه الوثيقة 3 لمؤسسة وطنية لحقوق الانسان بالعالم، وضمن 250 وثيقة معتمدة دوليا من طرف المفوضية السامية والثانية قاريا. إننا نصبو، ضمن سياق الوطني والدولي، لترافع جماعي من أجل تصميم وتطور نظم الذكاء الاصطناعي وفقا لمقاربة قائمة على حقوق الانسان (Human rights by design) ومن أجل ذكاء اصطناعي مسؤول واخلاقي من ضمن قيمه الأساسية حقوق الانسان، ولمقاربة تسائل في جوهرها التنظيم أو التنظيم الذاتي.

السيدات والسادة،

مرة أخرى نثمن تنظيم هذه المناظرة واللقاءات التشاورية التحضيرية لها، وندعو كافة الفاعلين على الانخراط في ورش تنزيل توصية منظمة اليونيسكو، كما ندعو إلى الانفتاح على كافة المتدخلين وأصحاب المصلحة، سواء في تطوير وابتكار أو تجويد واستعمال نظم الذكاء الاصطناعي.

ويظل المجلس منخرطا في هذا الورش ومساهما في هذا الموضوع، كقوة اقتراحية من منظورنا في المؤسسة الوطنية الدستورية لحماية حقوق الانسان والنهوض بها.

أتمنى لأشغالكم كامل التوفيق.